

Distr.: General
25 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا (بالنيابة عن مجموعة 1+3 التي تضم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: تونس والنيجر وكينيا، وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، خلال جلسة التداول بالفيديو بشأن "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" التي عقدت يوم الخميس، 20 أيار/مايو 2021. وأدلى ممثل السودان أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فولكر بيرتس

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع المجلس اليوم على الحالة في السودان.

لقد عدت للتو من مؤتمر باريس، الذي أظهر بوضوح استمرار الدعم الدولي لعودة السودان إلى المجتمع الدولي. وأود أن أشكر حكومة فرنسا على تنظيمها ذلك المؤتمر الذي أعلنت فيه الدول الأعضاء الإعفاء الثنائي من الديون، مساعدة السودان على تسديد متأخراته لدى المؤسسات المالية الدولية، وممهدة الطريق أمام المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأود أيضا أن أشكر السودانيين - النساء والرجال، والمجتمع المدني ورجال الأعمال - الذين عبروا عن رؤيتهم للسودان الجديد: السودان المتمس بالحرية والعدالة والفرص الاقتصادية. لقد أكد رئيس الوزراء حمدوك التزامه بالسلام وتهيئة بيئة للاستثمارات التجارية، في حين أكد الفريق أول عبد الفتاح البرهان تعهده بالانتقال الديمقراطي وعلاقات حسن الجوار للسودان.

وأشجع جميع شركاء السودان الدوليين والمحليين على مواصلة دعم البلد في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الرئيسية. إن الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعملية الانتقال في السودان مترابطة ولا يمكن فصلها.

أود أن أعطيكم لمحة عن بعض التطورات التي وقعت مؤخرا في السودان - الإنجازات والتحديات - خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يبدأ بعملية السلام.

في 28 آذار/مارس، وقع رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، جناح عبد العزيز الحلو، على إعلان مبادئ سيشكل الأساس لمبادرات السلام المقررة بين حكومة السودان والحركة في جوبا الأسبوع المقبل. وأثني على شجاعة الطرفين في تقديم تنازلات هامة للوصول إلى تلك المرحلة.

لقد اجتمعت مع عبد العزيز الحلو، إلى جانب الحكومة وفريق الوساطة الجنوب سوداني، لمناقشة الاستعدادات لمبادرات السلام المقبلة. وستعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة كميسر، داعمة جهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان والطرفين عند الاقتضاء. ونعمل أيضا على كفالة المشاركة المجدية للمرأة في العملية.

وفي جوبا، ناقشت أيضا مع قائد جيش تحرير السودان عبد الواحد النور ضرورة المشاركة السياسية من أجل تحقيق سلام شامل في السودان يعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

وأود أيضا أن أشير إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة السودان لدفع عملية الانتقال السياسي قدما. ويمثل اعتماد تشريع ينشئ لجنة السلام ولجنة مكافحة الفساد ولجنة العدالة الانتقالية خطوة هامة. وأحث السلطات على المضي قدما بسرعة في تفعيل تلك الكيانات مع كفالة أن تعكس تنوع السودان.

وهناك أيضا تأخيرات. والأمر الأهم أن تشكيل مجلس تشريعي انتقالي شامل وتمثيلي يمثل المرأة بنسبة 40 في المائة على الأقل لم يتحقق بعد.

وعلاوة على ذلك، فإن إحياء ذكرى القمع العنيف للاحتجاجات المناهضة للنظام في عام 2019، والوفاء المأساوية لشايبين أكدا الإحباط المتزايد إزاء التوقعات غير المتحققة للانتقال السياسي، بما في ذلك السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

ورغم تزايد القلق إزاء التقدم المحدود المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، فقد أحرز تقدم في بعض المجالات، مثل بدء الأعمال التحضيرية التقنية لمؤتمر الإدارة والاستعدادات لإنشاء آلية الرصد والتقييم. ولا تزال هناك جوانب أخرى بالغة الأهمية لم تتحقق، ولا سيما الترتيبات الأمنية وإنشاء لجان وقف إطلاق النار واللجان الأمنية.

إن حالات التأخير في إنشاء قوة حماية مشتركة وغياب قوات أمن متكاملة وموحدة لها تأثير مباشر على استقرار المدنيين وحمايتهم.

ولعل الأعضاء يذكرون آخر إحاطة قدمتها هنا، في نيسان/أبريل، بعد وقوع أحدث الاشتباكات القبلية في دارفور التي خلفت 144 قتيلا و 232 جريحا وما يقدر بـ 65 000 مشرد جديد.

وردا على ذلك، قررت الحكومة تنفيذ ثمانية تدابير حاسمة لتعزيز الأمن، بعضها مستمد من اتفاق جوبا للسلام، تشمل إنشاء ونشر قوات الأمن المشتركة؛ وتفعيل الترتيبات الأمنية الانتقالية واللجان المعنية بوقف إطلاق النار؛ وإدارة الأسلحة؛ والإغاثة الإنسانية.

وسمّت الحركات المسلحة ممثليها في لجان وقف إطلاق النار وحددت أفرادا لقوات الأمن المشتركة، ولكن عمليات الانتشار لم تبدأ بعد. وتفيد التقارير أن بعض التأخيرات تعزى إلى نقص الموارد؛ ومن المؤكد أن الدعم الدولي المادي لتلك القوات المشتركة، بما في ذلك الثكنات والمعدات، هو موضع ترحيب.

وأخشى أنه بدون الإسراع بإنشاء تلك القوات المشتركة وتنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين، يمكن أن نشهد تكرار حوادث مماثلة لتلك التي وقعت في الجنية.

وفي اجتماعاتي مع المسؤولين الحكوميين والأمنيين، رحبت بالتزامهم بتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة على استعداد للمساعدة في ذلك المشروع. كما أنني ما زلت أحث على إنشاء لجان وقف إطلاق النار والآليات ذات الصلة التي يتوخاها اتفاق السلام. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة على استعداد لدعم تلك التدابير، ولا سيما أنه تمت الموافقة في الاتفاق على دور للأمم المتحدة في تلك الآليات.

وتدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري الخطة الوطنية الحكومية لحماية المدنيين، مع التركيز على ثلاث نتائج رئيسية هي: دعم الوقاية، وتقديم الدعم للحماية المادية، وتهيئة بيئة وقائية تمكينية. ويشمل ذلك تعزيز السلطة القضائية، وهي أولوية من أولويات الأمم المتحدة. ونشرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ثلاثة أفرقة متعددة الوظائف في دارفور لدعم الشرطة السودانية في أعمال الشرطة المحلية والتحقيقات والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، وحماية المدنيين. وسوف تستمر زيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حماية المدنيين مع تعزيز المنظمة لقدراتها.

وما زالت المرأة السودانية تطالب بإعمال حقوقها إعمالاً كاملاً، تماشياً مع تطلعات الثورة والإعلان الدستوري. ولفتت مسيرة نسائية في 8 نيسان/أبريل الانتباه إلى التفاوتات في سلامة المرأة واحتياجاتها الأساسية وحقوقها القانونية ومشاركتها السياسية.

وقد شعرت بقلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات، بما في ذلك حملات وسائل التواصل الاجتماعي التي تحرض على العنف. ويشير الناشطون في مجال حقوق المرأة إلى أن هذه الجرائم الجنسانية لم تكن مقبولة خلال الثورة وينبغي أن تكون غير مقبولة الآن. وأنا أتفق مع ذلك تماماً.

إن قرار الحكومة التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا يمثل خطوة هامة إلى الأمام، على الرغم من التحفظات على البنود الأساسية، التي انتقدتها جماعات حقوق المرأة السودانية.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دعم جماعات حقوق المرأة والحكومة من أجل تهيئة بيئة تمكينية للمرأة كي تعيش دون خوف على سلامتها وتمارس حقوقها الكاملة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، ما زلت أحث على الحوار لمعالجة الخلافات والتوترات بين السودان وإثيوبيا للحفاظ على استقرار السودان. والحوار والتعاون هما السبيل الوحيد لحل تلك الخلافات وديا.

وبخصوص التعاون الدولي، يسرني أن أبلغكم عن اتفاق بشأن إنشاء ما نسميه منتدى التنمية الوطني السوداني بوصفه آلية لتنسيق المساعدة المقدمة من المانحين. وتعتزم الحكومة إطلاق ذلك المنتدى في الشهر المقبل. وأحرزت الأمم المتحدة أيضاً تقدماً كبيراً في وضع المعايير والمؤشرات المرفقة بتقرير الأمين العام (S/2021/470). وستقيس المعايير التقدم المحرز في ضوء الأولويات الاستراتيجية عبر الركائز الأربع لولاية بعثتنا. وقد أجرينا أول مناقشة مع الحكومة وسنطلق «حملة» لمناقشة تلك المعايير مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مختلف أنحاء البلد في الشهر المقبل.

وأشكر الحكومة أيضاً على عملها الدؤوب الذي أدى إلى إتمام المناقشات بنجاح بشأن اتفاق مركز البعثة، الذي أصبح الآن جاهزاً للتوقيع.

إن عملية الانتقال الهشة في السودان لا يمكن أن تتجح في تحقيق تطلعات الشعب السوداني، رجالاً ونساءً، إلا إذا كان هناك استمرار لنفس روح الوحدة والشراكة والتعاون الذي بدأتها الثورة. وواصلت حواراً مع مختلف أصحاب المصلحة: الحكومة والأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني وغيرهم في جميع أنحاء السودان لمعالجة الشكوك التي واجهناها فيما بين أجزاء من الطيف السياسي والمجتمعي في البداية، ولبناء الثقة بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تعمل لصالح السودان كله.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على الإحاطة، وأرحب بممثل السودان في هذه الجلسة.

يتم إحراز تقدم إيجابي في الحالة في السودان منذ بعض الوقت. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الموجه لمساعدة السودان على أن يصبح رائدا في أفريقيا عندما يتعلق الأمر بإسكات المدافع والانتعاش بعد انتشار الجائحة.

وأود أن أوضح النقاط التالية:

أولا، يجب أن نحافظ على الزخم الحالي وأن ندفع بالعملية السياسية إلى الأمام. وفي الآونة الأخيرة، زادت الحكومة السودانية عدد أعضاء مجلس السيادة، وأكملت إعادة هيكلة الحكومة الانتقالية، وأنشأت اللجنة الوطنية العليا لرصد تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ووقعت إعلان مبادئ مع الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، مبدية إرادتها السياسية باتخاذ إجراءات ملموسة لدفع العملية السياسية قدما. وتشجع الصين الأطراف السودانية على المضي قدما في مهام انتقالية هامة مثل إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي والتحضير للانتخابات العامة، وتدعو الفصائل التي لم توقع على اتفاق السلام إلى الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن للحفاظ على سير العملية السياسية السودانية في الاتجاه الصحيح.

ثانيا، من المهم تعزيز بناء القدرات والحفاظ على السلام والاستقرار. ومنذ بدء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقعت نزاعات قبلية من وقت لآخر في دارفور، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح وتشريد المدنيين. واستجابة لذلك، اتخذت الحكومة السودانية بعض التدابير الاستباقية، وهو ما نثني عليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف دعمه لبناء قدرات الحكومة السودانية، وأن يعزز على وجه الخصوص قدرته على حماية المدنيين. وينبغي للمجلس أن يدرس بعناية أثر حظر الأسلحة على جهود الحكومة السودانية لحماية المدنيين واتخاذ تدابير فعالة للقضاء عليه.

إن الصراع القبلي في دارفور، وهو مشكلة مستمرة، يتطلب مزيجا من المساعي الحميدة والمصالحة وسيادة القانون لمعالجة الأسباب الجذرية من خلال تطوير الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس.

ثالثا، يجب أن نعزز التعاون الإنمائي ونحقق استقرار الاقتصاد السوداني. إذ يواجه الاقتصاد السوداني، الذي تضرر من النزاع المسلح ومرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية وعوامل أخرى، صعوبات شديدة، ويحتاج عشرات الملايين من الناس إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو الصين الدول الأعضاء إلى زيادة المدخلات في بناء السلام في السودان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وزيادة المعونة والاستثمار. وترحب الصين بالمساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد شاركت الصين في مؤتمر باريس، وخفضت بالفعل أو ألغت جزءا من ديون السودان على المستوى الثنائي دعما للعملية الانتقالية في البلد. ونأمل أن يخفض البنك الدولي وغيره

من المؤسسات المالية الدولية قريبا ديون السودان أو يعفيه منها تماما، وذلك لتهيئة بيئة تمكينية للبلد من أجل تحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

رابعا، من الهام كفالة تسليم السلطة والانتقال بسلاسة والاستفادة الكاملة من دور الأمم المتحدة. وبما أن انسحاب العملية المختلطة سيتم قريبا، ينبغي للأمم المتحدة والحكومة السودانية أن يعملوا عن كثب مع بعضهما البعض لكفالة عملية انسحاب سلسة ومنظمة، وأن يصونا معا سلامة الموظفين والممتلكات وأمنهم. ومن أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وضع الأمين العام معايير ومؤشرات ذات صلة تغطي جميع جوانب العملية السياسية في السودان وبناء الدولة. ويؤمل أن تولي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، في عملية استخدام تلك المعايير والمؤشرات، الاعتبار الكافي لأولويات البلد المضيف وأن تراعي آراءه تماما.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشارك الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للسودان، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته الثاقبة، وكذلك على اللقائم بالأعمال في بعثة السودان على بيانه.

وترحب إستونيا بالتقدم الذي يواصل السودان إحرازه في المرحلة الانتقالية التاريخية رغم التحديات المتعددة التي يواجهها البلد. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية بناء المؤسسات، لكي يستمر الانتقال على المسار المتوخى في الثورة والإعلان الدستوري. ولذلك، نحث السلطات الانتقالية على التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، حيث تُمثل المرأة بنسبة 40 في المائة. وبالمثل، ندعو إلى إنشاء لجنة حقوق الإنسان ولجنة العدالة الانتقالية ولجنة مكافحة الفساد.

ولكفالة نجاح عملية الانتقال في السودان، من الأهمية بمكان أيضا ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في هيئات صنع القرار. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعرب عن قلق إستونيا إزاء مستوى العنف ضد النساء والفتيات، وأن أحث الحكومة على اتخاذ خطوات إضافية لتهيئة بيئة توفر الحماية لحقوقهن الكاملة والمتساوية وتحترم تلك الحقوق.

وترحب إستونيا أيضا بالجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية العليا واللجان الفرعية لمتابعة تنفيذ الاتفاق. وهناك حاجة إلى التعجيل بالتنفيذ من أجل الاستجابة لآمال السكان في العيش في سلام. ولهذا السبب، نحث الحكومة الانتقالية على إعطاء الأولوية لتنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك تفعيل آليات وقف إطلاق النار. وترحب إستونيا بإعلان المبادئ الذي وقعته حركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، وتدعو الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام إلى القيام بذلك على وجه السرعة. وتواصل إستونيا أيضا تشجيع التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وللأسف، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية تُحمل الشعب السوداني مشاق كبيرة، ولكننا نشيد بالخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لوضع البلد على طريق الانتعاش الاقتصادي. وترحب إستونيا بمؤتمر باريس المعني بالسودان والمعقد مؤخرًا، وتأمل أن يتمكن السودان من الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قريبًا.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن أحد الشواغل المستمرة هو الحالة الأمنية الهشة في بعض أجزاء دارفور والآثار المدمرة للعنف القبلي. ونعلم أنه كان لدى سكان دارفور مخاوف بشأن رحيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إذ يبدو أن تلك المخاوف تتبلور. ويجب مضاعفة الجهود لكفالة سلامة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب محاسبة مرتكبي العنف. ولذلك نحث الحكومة الانتقالية على التعجيل بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحماية المدنيين. وندعو السودان إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من أجل بناء القدرات اللازمة لكفالة حماية جميع المدنيين. وعلى هذا الصعيد، نرحب بطلب وزير الداخلية نشر ضباط إضافيين من شرطة الأمم المتحدة. وندعو أيضا إلى النشر العاجل لقوة الحماية المشتركة.

وقد أعطيت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عمدا ولاية واسعة النطاق لكفالة تمكنها من تقديم المساعدة في المجالات العديدة التي قد يحتاج السودان إلى المساعدة فيها. بيد أنه من أجل إحراز تقدم ملموس في المجالات حيث تمس الحاجة إلى ذلك، قد يكون من المفيد ترتيب بعض الأهداف حسب أولوياتها للسنة المقبلة مع الإبقاء على الولاية واسعة النطاق. وسيكون تتبع التقدم أمرا حاسما. ولذلك ترحب إستونيا بوضع معايير ومؤشرات تساعد على رصد التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ونرحب أيضا بالأنباء التي تقيد بأن اتفاق مركز البعثة جاهز للتوقيع.

وفي الختام، نرحب بالتقدم الذي أحرزه السودان، ولكننا نقر أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولئن كان أمام السودان طريق طويل، فمن الهام التأكيد على أنه لن يكون وحيدا في تلك الرحلة، لأن المجتمع الدولي يقف بحزم وراء انتقاله التاريخي. وأكرر تأكيد دعم إستونيا الكامل للشعب السوداني في جهوده لتحقيق الديمقراطية والسلام والرخاء.

المرفق الرابع

بيان الوزيرة المستشارة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، شيراز قصري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته، وأن أرحب بممثل السودان. ونعرب لكما عن كامل دعمنا.

وأود أن أؤكد على أربع نقاط.

أولاً، نؤيد التحول الديمقراطي في السودان. وقد أظهر مؤتمر باريس لدعم المرحلة الانتقالية السودانية، الذي عقد هذا الأسبوع بمبادرة من الرئيس ماكرون، بوضوح أن السلطات السودانية مصممة على الحفاظ على الزخم الذي ولدته ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018. وأكد المؤتمر أيضاً عودة السودان إلى مجتمع الأمم، إلى جانب جهد غير مسبوق من شركاء السودان الدوليين لدعم انتقاله الديمقراطي. وتعتزم فرنسا القيام بدورها وستقدم قرضاً مرحلياً بقيمة 1,5 بليون دولار سيمكن السودان من سداد متأخراته لصندوق النقد الدولي. وندعو جميع دائني السودان الثنائيين - سواء كانوا أعضاء في نادي باريس أم لا - إلى المشاركة بطريقة منسقة ومنصفة في تخفيف عبء الديون عن السودان. وتكرر فرنسا التزامها، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بإلغاء ديون السودان الثنائية التي تبلغ نحو 5 بلايين دولار.

ثانياً، يجب أن تستمر جهود الإصلاح، لا سيما في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يمكن الانتظار أكثر بشأن تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، مع تمثيل المرأة بنسبة 40 في المائة على الأقل. إن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تمثل خطوة هامة إلى الأمام. وندعو السلطات السودانية إلى عدم تقليص نطاق هذه التصديقات. كما ندعو الحكومة إلى مواصلة جهودها لتمكين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الوفاء بولايتها، وإنشاء لجنة العدالة الانتقالية دون إبطاء، ومكافحة الفساد، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي نرحب بتعاونها مع السودان. ونأمل أيضاً أن يؤدي الحوار مع المحكمة الجنائية الدولية الذي تتوخاه السلطات السودانية أن يسفر عن نتائج ملموسة في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في دارفور.

ثالثاً، نؤكد من جديد أهمية عملية السلام وحماية المدنيين. ويؤكد تكرار أعمال العنف القبلي واسعة النطاق في دارفور هشاشة الحالة الأمنية. وترحب فرنسا بالإرادة السياسية التي أبدتها السلطات السودانية في هذه المرة، وتذكر بأهمية عودة الإدارة السودانية إلى دارفور. وندعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ اتفاقات جوبا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ونشر قوة الحماية المشتركة بأسرع وقت ممكن كما هو منصوص عليه في الاتفاقات. ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وإتاحة المساعدات الإنسانية من الأولويات. وهناك حاجة أيضاً إلى آليات فعالة لتسوية المنازعات لتجنب التصعيد. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالحوار القائم فيما بين البعثة ووزارتي الداخلية والعدل.

فبناء السلام، بطبيعة الحال، مسؤولية مشتركة. كما ندعو جميع الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاقات جوبا إلى العودة إلى السودان والتوقف عن تجنيد مقاتلين جدد، ولا سيما الأطفال. وعلاوة على ذلك،

نشجع الجهات الفاعلة التي لا تزال خارج عملية السلام على الانضمام إليها دون تأخير. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان المبادئ بين رئيس مجلس السيادة وفصيل عبد العزيز الحلو.

وأخيراً، تؤيد فرنسا البدء السريع لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لكفالة دعم المنظمة للمرحلة الانتقالية السودانية. وهذا يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، أن يستكمل السودان بسرعة الاتفاق المتعلق بمركز البعثة. إن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة ولاية واسعة تمكنها من دعم جهود جميع السلطات السودانية لكي يتمكن البلد من مواجهة التحديات التي تطرحها العملية الانتقالية. وسيكون ذلك أمراً أساسياً، لا سيما في مجال بناء القدرات.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته المفصلة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي تمحورت حول الركائز الاستراتيجية الأربع للبعثة المترابطة.

إن السودان، كما يتضح من التطورات الإيجابية التي تحققت في الأشهر الثلاثة الماضية، يحرز تقدماً مطرداً وأكيداً في انتقاله الديمقراطي. وقد حددت السلطات معايير واسعة للنظام الاتحادي، تماشياً مع الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام في السودان. وأعلنت الحكومة الانتقالية الموسعة أيضاً عن رؤيتها الاستراتيجية، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية. وعلاوة على ذلك، أنشأ مجلس السيادة اللجنة الوطنية العليا لرصد تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ومن المشجع أن فصيلاً آخر من حركة تحرير السودان قد انضم إلى اتفاق جوبا للسلام. وقد وافقت الجماعات غير الموقعة، مثل حركة التحرير الشعبية السودانية - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، على الدخول في مفاوضات. كما أبدت حركة جيش تحرير السودان/ جناح عبد الواحد استعدادها للدخول في محادثات سلام. ونعترف بالدور الهام لجنوب السودان في هذه الجهود.

ومع ذلك، فقد حدثت تأخيرات في تنفيذ الاتفاقات الانتقالية، ولا سيما إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي، ولم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، خصوصاً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية. ونأمل أن تحل قريباً وأن يتم الوفاء بتحقيق نسبة 40 في المائة لتمثيل المرأة في المجلس التشريعي الانتقالي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فنرحب بالإصلاحات التي أجريت، ونأمل أن تحقق الاستقرار للاقتصاد وتعالج المسائل الاجتماعية بفعالية. كما أطلقت السلطات السودانية برنامجاً لتحويل الأموال النقدية - وهو تطور جدير بالملاحظة - لحماية الشرائح الأضعف من السكان من أثر إلغاء الإعانات. وسيكون دعم المجتمع الدولي حاسماً في كفالة مستقبل السودان السلمي والمستدام. وفي هذا الصدد، نرحب بالمساعدة المالية التي يقدمها شركاء السودان الدوليون. ونرحب أيضاً باستضافة فرنسا لمؤتمر دولي في وقت سابق من هذا الشهر لدعم العملية الانتقالية السودانية. ومع الإصلاحات المحلية الجارية لتحسين مناخ الاستثمار في السودان، هناك فرص حقيقية ناشئة في البنية التحتية والتعدين والاتصال الإقليمي والزراعة والصناعات الغذائية والطاقة.

أما على الجبهة الأمنية، فسارعت الحكومة الانتقالية إلى التصدي للاشتباكات القبلية المستمرة والمقلقة في دارفور. كما عززت التدابير الأمنية، بما في ذلك عن طريق نشر قوات أمن مشتركة. وهذه تطورات إيجابية تعكس توسيع هياكل الحوكمة والتزام السلطات المستمر بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وخلال آخر فترة مشمولة بالتقرير، وقعت حوادث إجرامية استهدفت الأمم المتحدة وموظفيها. ونشجع الحكومة الانتقالية على اتخاذ تدابير لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها.

وفيما يتعلق بتقليص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإننا نحيط علماً بالمستوى الرفيع للتنسيق بين فرقة العمل السودانية المشتركة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن الالتزام بتيسير عملية الإدارة. ونأمل أن تبذل السلطات السودانية كل الجهود

- على الصعيدين المركزي وعلى مستوى الولايات - لجعل هذا التخفيض التدريجي والتصفية للبعثة مثالا للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والسودان.

وتؤيد الهند البدء السريع لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة كجزء من دعم الأمم المتحدة المتواصل للمرحلة الانتقالية السودانية. وينبغي أن تظل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ملتزمة بالعمل عن كثب مع جميع عناصر السلطات الانتقالية، وذلك من خلال فريق قطري متكامل وبالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الأفريقي. وفي الختام، وبينما يخطو السودان خطوات وثقة نحو مستقبل أكثر إشراقا، أود أن أذكر جانبا هاما من العلاقات الثنائية الطويلة الأمد للهند مع السودان. ففي أكاديمية الدفاع الوطني الهندية، في بيون، يقف المبنى الإداري المسمى «مجمع السودان» - الذي تم بناؤه في الخمسينيات - شامخا حتى يومنا هذا كشهادة على العلاقات التاريخية مع السودان. وقد قدم هدية من حكومة السودان وشعبه. ونفذت الهند، على مر السنين، العديد من المشاريع في السودان في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة الزراعية من خلال خطوط ائتمان بشروط ميسرة. كما ساعدنا في بناء القدرات من خلال برامج المنح الدراسية التي نقدمها، ووسعنا نطاق المساعدة الإنسانية عن طريق توفير الغذاء والأدوية المنقذة للحياة. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم السودان وشعبه في هذه المرحلة الهامة من الانتقال السياسي.

بيان المستشار في بعثة أيرلندا لدى الأمم المتحدة، مارتن غالاجر

أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته. كما أود أن أرحب بسفير السودان في مجلس الأمن هذا الصباح.

إن السودان يمر بمرحلة انتقالية تاريخية، مع فرصة غير مسبوقة لبناء سلام وازدهار دائمين لشعبه. ونرحب أيما ترحيب بالتقدم الذي أحرزه السودان وجهود الإصلاح الهامة التي تبذلها الحكومة.

ومع ذلك، لا بد لي أن أكون صريحا. كما سمعنا للتو من الآخرين، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولذلك، من الحيوي أن تكتمل الجوانب الرئيسية العاجلة للانتقال السياسي، مثل إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي والمؤسسات الأخرى المتبقية.

فالمجتمع السوداني غني بتنوعه. ولكن لا يمكن أن نتوقع تأييدا حقيقيا من جميع أنحاء البلد إذا لم ينعكس هذا التنوع في تشكيلة حكومته وإجراءاتها. ولذلك، نشجع حكومة السودان على أن تكون شاملة قدر الإمكان خلال هذه المرحلة الانتقالية، مع الاستماع بعناية إلى آراء النساء والشباب والمجتمع المدني والمشردين داخليا والسعي إلى كفالة تفهم أولوياتهم وإدماجها حسب الاقتضاء.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار الانتقال ناجحا ما لم يتم الوفاء بالالتزامات تجاه المشاركة المجدية والأمنة للمرأة في المجتمع بأسره، بما في ذلك من خلال تمثيل المرأة بنسبة 40 في المائة في المجلس التشريعي الانتقالي. وأود أن أؤكد أن هذه النسبة المئوية ينبغي أن تعتبر خط أساس وليس سقفا.

إن إنشاء اللجنة الوطنية العليا لرصد تنفيذ اتفاق جوبا للسلام أمر مرحب به للغاية، ولكن من المؤسف أن التقدم لا يزال بطيئا عموما. وتنفيذه السريع أمر عاجل، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وآليات وقف إطلاق النار. وكما توخى الطرفان، فإن مشاركة الشهود والضامنين في هذه الهياكل ستسهم في بناء الثقة. ورؤية هذه الالتزامات تنفذ سيجلب الأمل والتشجيع للمجتمعات المحلية على أرض الواقع.

نشارك الممثل الخاص للأمين العام في الترحيب بإعلان المبادئ الموقع بين حكومة السودان وحركة التحرير الشعبية - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو. ونأمل مخلصين في التوصل إلى نتيجة إيجابية لمفاوضات السلام التي تبدأ في 24 أيار/مايو. وسيكون اختتام المحادثات بنجاح معلما آخر للسلام في السودان ومنازة أمل في منطقة تشهد النزاع والاضطراب. ونحث جميع الأطراف المتبقية غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، على الانضمام إلى عملية السلام.

وبطبيعة الحال، فإن عملية الانتقال في السودان تجري في ظل أزمة اقتصادية حادة. ويزيد من تفاقم ذلك أثر جائحة مرض فيروس كورونا، وكما هو الحال في العديد من الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن خطر أزمة المناخ يلوح في الأفق عموما أيضا. ونظرا لحجم هذه التحديات، فإننا نشيد بالتزام حكومة السودان بتنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة ولكنها ضرورية. ونأمل، كمؤيد لعملية تخفيف عبء الديون في السودان، أن ينضم آخرون إلى السودان في طريقه إلى الاستعادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الشهر المقبل.

ورغم التقدم المحرز في السودان، لا تزال الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من البلد تبعث على القلق العميق، ولا سيما في دارفور. وقد تسببت الاشتباكات الأخيرة في وقوع خسائر بشرية وتشريد واسع النطاق. وفي حين نرحب بالالتزام المتجدد من جانب السلطات السودانية - كما سمعنا اليوم من السودان - بمعالجة الحالة الأمنية، فإننا نحث على التنفيذ السريع للاستراتيجية الوطنية لحماية المدنيين. وبشكل نشر قوة الحماية المشتركة جزءا هاما من هذا، ولكن سيتعين النظر في التدريب والفحص المناسبين، والضمانات والرقابة، والأهم من ذلك، موافقة المجتمع المحلي.

وكما سمعنا هذا الأسبوع من الممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، فإن قتل وتشويه الأطفال في دارفور مستمر دون عقاب. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ونؤيد بقوة الدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في كفالة أن تكون الشواغل المتعلقة بحماية الطفل أساسية لعملية السلام الجارية. وأود أن أضيف أنه ينبغي النظر في احتياجات الأطفال وحقوقهم خلال جميع مراحل النزاع - من المنع إلى الوساطة وإلى الانتعاش والسلام المستدام والشامل للجميع.

وبالمثل، فإن التقارير عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في جميع أنحاء السودان تثير أيضا قلقا عميقا. وإذا أردنا كسر حلقة العنف المتكررة هذه، يجب محاسبة الجناة. ومن الأمور الحيوية أيضا تعزيز جهود المصالحة وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

والتوترات شديدة في منطقة القرن الأفريقي بنطاقها الأوسع، مع استمرار العديد من الأزمات. وفي هذا السياق، نحث على إيجاد حل سلمي للأزمة الحدودية السودانية الإثيوبية. ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب المزيد من التصعيد وأن تتوصل إلى تسوية تفاوضية سلمية. فقد أظهر السودان قدرا كبيرا من المودة والكرم باستقبال أكثر من 70 000 لاجئ شردتهم النزاعات في منطقتي تيغراي وبنيشانغول غومز في إثيوبيا.

وأخيرا، فإن التحول في السودان من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة هو من بين أكثر التحولات تعقيدا التي قامت بها هذه المنظمة على الإطلاق. وننتقل إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ونرحب بالأولويات المقترحة لأهداف البعثة، فضلا عن المعايير المرجعية الجديدة لها، التي ستسمح لنا بقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتحظى البعثة بدعم أيرلندا الكامل في تحقيق هذه الأهداف الحاسمة وفي دعم العملية الانتقالية في السودان.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا وكينيا - إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3).

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الذي يسلط الضوء على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2021/470) وآخر التطورات في البلد. ونشكر أيضا الممثل الخاص للسودان، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته (المرفق الأول) ونرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

تنتهي (مجموعة 1+3) على الحكومة الانتقالية في السودان للتقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات الحكم والإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والهيكلية المبينة في الإعلان الدستوري واتفاق جوبا للسلام. وتود (مجموعة 1+3) أن تؤكد على أربع ضرورات: السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي والنمو الاقتصادي في السودان.

الضرورة الأولى هي الحفاظ على عملية السلام لترسيخها في جميع أنحاء البلد. ومن الجدير بالذكر أنه منذ توقيع اتفاق جوبا التاريخي للسلام، لا يزال وقف إطلاق النار صامدا في دارفور، وكذلك في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ونحث الطرفين على البقاء ملتزمين بعملية السلام والتعجيل بتنفيذ جميع جوانب اتفاق جوبا للسلام في السودان من أجل تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين وتجنب أي انتكاسة.

وترحب (مجموعة 1+3) بتوقيع حركة التحرير الشعبية السودانية - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو على إعلان المبادئ، الذي التزمت فيه بعملية جوبا للسلام، وتوقيع حركة التحرير الشعبية السودانية، فصيل مصطفى تمبور على اتفاق جوبا للسلام. ونناشد الجماعات المسلحة المتبقية أن تتضم بسرعة ودون قيد أو شرط إلى عملية السلام.

ويساور (مجموعة 1+3) القلق إزاء الاشتباكات القبلية العنيفة المتكررة في دارفور. ونناشد التنفيذ الفوري للخطة الوطنية لحماية المدنيين، فضلا عن تعزيز الحوار والمصالحة فيما بين مختلف الطوائف العرقية. ونلاحظ أن السودان قد أثبت بالفعل نجاحا ملحوظا في مسعاه نحو السلام والاستقرار وأن هذه مسألة تركيز وكفاءة على الصعيد الداخلي.

والضرورة الثانية هي النهوض بالحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية. تنتهي (مجموعة 1+3) على الحكومة الانتقالية لاعتمادها وتنفيذها سياسات لتوسيع نطاق الحكم الديمقراطي على النحو المحدد في الوثيقة الدستورية و اتفاق جوبا للسلام في السودان. ونحث الحكومة على التعجيل بتشكيل المؤسسات الانتقالية التي لم تشكل بعد، بما في ذلك المجلس التشريعي الانتقالي.

وتود (مجموعة 1+3) أيضا أن تكرر التأكيد على أهمية كفالة أن تكون جميع الآليات الانتقالية والمؤسسات المعنية شاملة للجميع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لخلق الفرص للنساء والشباب، الذين كانوا ركائز ثورة 2019. وفي هذا الصدد، نرحب بتصديق السودان مؤخرا على بروتوكول مابوتو واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والضرورة الثالثة هي إنعاش الاقتصاد ومعالجة الحالة الإنسانية. إذ يمكن أن يؤدي تدهور الحالة الاقتصادية، الذي يفاقمه الوضع الإنساني وجائحة فيروس كورونا إلى زيادة حدة الهشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الآثار السلبية لتغير المناخ تضرر بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية. وبناء على ذلك، نعرب عن تقديرنا لجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الرامية إلى التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وبناء قدرة الولايات السودانية على الصمود.

ويشكل انتعاش الاقتصاد عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتقليل أوجه عدم المساواة، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك، وتحقيق السلام المستدام. وتنتي (مجموعة 1+3) على الحكومة الانتقالية للالتزامها الثابت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية صعبة ولكنها ضرورية، وتشجع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق متطلبات الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتقدر (مجموعة 1+3) استمرار مساعدة الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية في تيسير سداد متأخرات القروض السودانية وفي توفير الحماية الاجتماعية. ونرحب بالمؤتمر الدولي المعني بدعم المرحلة الانتقالية في السودان، الذي استضافته فرنسا مؤخرا، بوصفه خطوة هامة في هذا الصدد. وتقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة السودان على توطيد تحوله الديمقراطي، وإعادة بناء اقتصاده، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين لجميع أفراد مجتمعه المتنوع.

أما الضرورة الرابعة فهي الدعم الدولي المستمر. وتشيد (مجموعة 1+3) بجهود الشركاء الدوليين وأصدقاء السودان، الذين قدموا حتى الآن الموارد المالية والاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها، وتصدوا أيضا للتحديات الإنسانية. ونحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي والتقني والمالي واللوجستي الذي تمس الحاجة إليه من أجل تنفيذ الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام في السودان.

كما يلزم تقديم دعم إضافي لتعزيز الاستجابة الإنسانية الطارئة، ووضع حد لحالة جائحة كوفيد-19 في البلد ومواجهة التحديات المناخية. وفي هذا الصدد، نشجع المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته المتعلقة بتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ حتى يتمكن السودان من تعزيز جهوده للتكيف والتخفيف.

وختاما، تود (مجموعة 1+3) أن تشيد بالتقدم المحرز في إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وكذلك بوضع معايير وخطط وبرامج للتنفيذ. وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الانتقالية لتيسير التنفيذ السريع لجدول أعمال الإصلاح.

ونود أن نؤكد على وجوب أن يملك السودانيون جميع البرامج والمبادرات وأن يتولوا زمامها. كما نؤكد مجددا تضامنا مع شعب السودان خلال الفترة الحالية من تاريخه، وسنواصل دعم مساعيه لتحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك الممثل الخاص ببرتس وتتوه بعمله على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في هذه الفترة الأولى من العملية وترحب بممثل السودان.

لقد شهد السودان تغييرات كبيرة في العام الماضي، كما أن توقيع اتفاق جوبا للسلام هو الأساس الذي سيبني عليه السلام المستدام والتنمية الشاملة في البلد. وبعد مرور ما يزيد قليلاً على سبعة أشهر على توقيع الاتفاق، يظل تنفيذ أولوية بالنسبة للحكومة الانتقالية.

ونرحب بإنشاء مجلس السيادة وأربع من اللجان الفرعية الخمس التي ستتابعه. ونأمل أن تسرع في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما البنود الأمنية مثل إنشاء آليات لوقف إطلاق النار والمجلس التشريعي الانتقالي، وأن تحترم حصة الـ 40 في المائة للنساء المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

ونشيد أيضاً بالمرسوم المتعلق بالخطوط العريضة العامة لنظام الحكم الاتحادي في البلد، وندعو إلى إحراز تقدم في الإعداد ذي الخطوات الثلاث للمؤتمر المعني بنظام الحكم. ويجب أن تشمل هذه العملية مشاركة مدنية واسعة النطاق، بما في ذلك الأغلبية النسبية للأصوات السودانية، ولا سيما أصوات النساء والشباب والأقليات. وعلاوة على ذلك، نرحب بالمؤتمر المعني بالسودان الذي عقدته فرنسا.

وتتوه المكسيك باعتماد مجلس الوزراء لبروتوكول مابوتو وميثاق بانجول وتصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، رغم أن التحفظات ستتطبق على مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإمكانية الوصول إلى العدالة. ومن الضروري أيضاً الدفع نحو إجراء إصلاحات قانونية وإنشاء لجنة للمساواة بين الجنسين، لا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بالعنف ضد المرأة في القطاعين العام والخاص.

ونؤكد من جديد أن الفعالية الكاملة لاتفاق جوبا للسلام في السودان تتوقف جزئياً على توقيع جميع الجماعات المسلحة عليه. ولذلك نرحب بتوقيع إعلان المبادئ بين رئيس مجلس السيادة التابع والحركة الشعبية لتحرير السودان، فصيل الحلو وستابع عن كذب المفاوضات التي ستبدأ قريباً.

وإذ ندرك التحدي الهائل الذي يواجه السودان في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، لا سيما مع اندلاع العنف القبلي في بعض مناطق دارفور منذ كانون الثاني/يناير، نحث السلطات السودانية على ألا تدخر جهداً في تنفيذ الخطة. ونرحب بالتدابير الثمانية الإضافية في الخطة وندعو إلى كفالة نشر قوات الحماية المشتركة دون إبطاء.

وتشدد المكسيك على أهمية تجنب خلق ثغرات في حماية المدنيين. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية، فإن أثر النزاع على الأطفال يثير القلق، لا سيما في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وندعو إلى تنفيذ الخطة ووضع خطة وطنية لمنع ومضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، حيث لا يزال عدد كبير من مرتكبي الجرائم ضد الأطفال مجهولي الهوية.

ونتابع بقلق التوترات في منطقة الفشقة الحدودية والديناميات الإقليمية المتوترة ونشجع الأطراف على تهدئة الوضع والسعي إلى حل سلمي ومتفاوض عليه لحل خلافاتها. إن عواقب عدم الاستقرار الإقليمي متعددة الأبعاد وخطيرة جدا على الجانب الإنساني. إذ يهجر نحو 2,5 مليون سوداني، ولا يزال البلد يستقبل تدفقا كبيرا للاجئين من البلدان المجاورة. وتزيد ظروف التشرد القاسية من مخاطر حماية المدنيين وتفاقم ضعفهم.

وأود أن أختتم بياني بالتتويه بتحديد المعايير والمؤشرات ذات الصلة، مما سيسمح برصد الركائز الاستراتيجية الأربع التي تشكل ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وسنتابع عن كثب وضع خط الأساس والأهداف التي سيتم تقييم عمل البعثة بموجبها.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة والإيجابية اليوم (المرفق الأول). وأود أن أهنئ السودان على النتيجة الناجحة لمؤتمر باريس في وقت سابق من هذا الأسبوع. وكانت الرسالة واضحة: يجب أن نقف معاً لجعل عملية الانتقال لا رجعة فيها، على الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة.

فالسودان لديه الآن فرصة فريدة لتهيئة الظروف للنمو المستدام. ويمكن - بل وينبغي - قياس نجاح العملية الانتقالية من خلال معيارين رئيسيين: أولاً، مدى نجاح الحكومة الانتقالية في إدارة التنوع استناداً إلى مبدأ المساواة في الحقوق؛ وثانياً، كيف يستفيد الشعب ككل من التنمية الاقتصادية. والسياسات الشاملة للجميع هي التي تجمع بين هذين المعيارين.

ونرى أن النجاح سيتوقف أيضاً على مدى نجاح الحكومة - ونحن الشركاء - في اتباع برنامج المرحلة الانتقالية المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية وفي اتفاق جوبا للسلام. وينبغي تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي دون مزيد من التأخير، ويجب على مجلس السيادة في السودان أن يستعد للانتقال إلى رئيس مدني.

كما أن إصلاح قطاع الأمن لا يمكن أن ينتظر. وتشكل مساعدة هذه العمليات جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في دارفور على وجه الخصوص وإزاء الثغرات الخطيرة في حماية المدنيين، ولا سيما عدم وجود تدابير فعالة لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات. والحالة الإنسانية - التي تفاقمت بفعل تغير المناخ - مزرية، وعدد المشردين بسبب النزاع في دارفور آخذ في الازدياد. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الحكومة الانتقالية عن ثمانية تدابير للتصدي للعنف في غرب دارفور وندعو إلى تنفيذها بسرعة.

وقد استمدت عدة تدابير من اتفاق جوبا للسلام، الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة - ممثلة بالبعثة المتكاملة - بأدوار محددة وحاسمة. وإذ نمضي قدماً، فإن تفعيل وتوضيح هذه الأدوار مهمة رئيسية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وتكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي هذا السياق، فإن رصد وقف إطلاق النار أمر حيوي.

وعملية السلام لن تكتمل إلا بعد أن توقع عليها جميع الجماعات المسلحة. ويشجعنا توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو. وينبغي أن تكون المفاوضات بشأن المسائل الموضوعية سريعة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون المحادثات الجارية والمقبلة شاملة للجميع. ولا بد أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية أولوية قصوى للجميع. والنرويج على استعداد لدعم العملية بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المتفاوضة وحكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وغيرهما من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وتعترم النرويج، في انتظار موافقة الحكومة النهائية، المساهمة بأفراد في فريق الشرطة المتخصص في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة على تعزيز قدرة قوة الشرطة السودانية على القيام بأعمال الشرطة المجتمعية والتحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وهو ما يشكل خطوة هامة نحو تعزيز بيئة الحماية في البلد. كما أننا ننظر في تقديم مرشح لمنصب المستشار العسكري للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

وتتشي النرويج على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للتقدم المحرز حتى الآن بموارد محدودة، ونشيد بالتزام الممثل الخاص بجعل جهودها هامة للسودان بأسره. وتظل الأهداف الاستراتيجية الأربعة ذات صلة ولا ينبغي أن تتغير. ومع ذلك، من الضروري تحديد أولويات المهام على أساس يومي. والمعايير مفيدة عندما تتعلق بنتائج قابلة للقياس. وينبغي الاتفاق على المؤشرات في حوار مع جميع الأطراف المهمة - الهيئات الحكومية والمجتمع المدني - على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويتوقف استمرار المسار الإيجابي في عملية الانتقال في السودان على الحوار البناء والشراكة بين حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومجلس الأمن. ونحن مستعدون للقيام بدورنا.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيفنييفا

[الأصل: بالروسية]

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أسترعي انتباه الجميع إلى مدى أهمية عودة مجلس الأمن إلى عقد الجلسات بالحضور الشخصي. وقد تم تجهيز قاعة المجلس لاستيعابهم. ويشير تحسن الحالة الوبائية في نيويورك وتخفيف القيود ذات الصلة إلى أن الحياة تعود ببطء إلى طبيعتها.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على اطلاعنا بإحاطته على التطورات في السودان (المرفق الأول). ونشكر أيضا ممثل السودان على بيانه (المرفق الرابع عشر).

ولا تزال الحالة السياسية الداخلية في السودان معقدة. وتتأثر سلبا بالتطورات في ليبيا المجاورة، والعدد المتزايد من المشردين داخليا واللاجئين من الدول الأفريقية المجاورة، فضلا عن انتشار العدوى الجديدة بمرض فيروس كورونا. وفي ظل هذه الخلفية، فإن تصاعد الأزمة الاقتصادية والتوتر الاجتماعي يشكلان مصدر قلق بالغ. إذ يحتاج أكثر من 9 ملايين سوداني إلى المساعدة الإنسانية، كما يعاني أكثر من 7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي. ولذلك نتوقع أن تدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إمكانات الخطوط في مجالات هامة مثل بناء السلام، والتحول الاجتماعي والاقتصادي، وصون السلام الداخلي والنظام القانوني.

إن اتفاق جوبا للسلام، الذي وقعته الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية السودانية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، كان خطوة مجدية نحو تحقيق الاستقرار الدائم في البلد وحل العديد من مشاكله الملحة. ودعوا جميع الجماعات المسلحة التي بقيت حتى الآن خارج عملية السلام إلى الانضمام إلى الاتفاق. ونأسف لرفض عبد الواحد النور الدخول في حوار مع الخطوط. وينبغي لأولئك الذين يمكنهم التأثير على هذا المعارض المعاند أن يمارسوا الضغط المطلوب عليه.

ونتطلع إلى بدء المفاوضات قريبا بين السلطات والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو على أساس إعلان المبادئ الذي وقعه الجانبان في وقت سابق. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ستقدم المساعدة المطلوبة لتلك العملية.

ونرحب بالتزام الخطوط بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والمنازعات القبلية في مختلف مناطق السودان معالجة شاملة. وسيساعد على تحقيق ذلك التنفيذ السريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين والتدابير الأمنية الثمانية الحاسمة التي أعلنتها الحكومة.

يواجه السودان العديد من التحديات. وينبغي أن يكتسب تنفيذ مبادرتي الإنعاش الاقتصادي وجدول أعمال بناء السلام زخما. وفي ظل هذه الخلفية، نولي أهمية كبيرة للحفاظ على اتصالات متوازنة مع جميع السلطات السودانية ودعم جهودها لتنفيذ الوثيقة الدستورية، المؤرخة 17 آب/أغسطس 2019، من أجل استقرار الوضع الداخلي.

إن الحالة في دارفور تعود إلى مسار سلمي. ولا تغير الاشتباكات القبلية المتفرقة في بعض الولايات الدينامية الشاملة. وتثبت استجابة السلطات المنسقة جيدا لجميع الحوادث أن الخطوط حريصة على اتباع نهج شامل لتحقيق الاستقرار.

ويسرنا أن نسمع تقييمات الأمين العام بأن تخفيض حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد نجح في الاضطلاع بجميع مهامه، وهو يسير كما هو مخطط له، وأن هناك تفاعلاً وثيقاً بين موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجانب السوداني. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود ذات الصلة التي تبذلها إدارة الأمانة العامة.

وفي الختام، نود أن نقول بضع كلمات عن التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. لا يمكن لبعثة سياسية خاصة نشرت بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة أن تنجز مهامها التي كلفت بها إلا إذا شاركت في تفاعل منسق تنسيقاً جيداً مع البلد المضيف. ولذلك، نتوقع من الخرطوم الرسمية أن تعلق على المهام التي تعتقد السلطات السودانية أنه ينبغي أن تعطى الأولوية في أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. لقد دعا السودانيون بعثة الأمم المتحدة إلى بلدهم، لذلك ينبغي لهم أن يحددوا المسارات الرئيسية للجهود الدولية هناك.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر الممثل الخاص ببرتس على إحاطته اليوم. يسرني كثيرا أن أرى صديقي القائم بأعمال السودان هنا أيضا اليوم وأن يشارك في جلستنا. وعلى الرغم من أن التهنية متأخرة قليلا، أود أن أقول لكم ولجميع الشعب السوداني عيد مبارك.

تود المملكة المتحدة أن تشيد بالتقدم المستمر الذي أحرزه رئيس الوزراء حمدوك وحكومته نحو تحقيق جميع جوانب المرحلة الانتقالية في السودان. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى إحراز تقدم في الإصلاحات الاقتصادية الصعبة، حيث اجتاز السودان استعراضا ثانيا لصندوق النقد الدولي هذا الشهر، وهو يسير على الطريق الصحيح لبلوغ المرحلة الأولى من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم هذه الجهود، بما في ذلك الالتزامات بمساعدة السودان على تسديد متأخراته في البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي، وفتح المجال أمام الحصول على التمويل الدولي الذي تمس الحاجة إليه.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، أود أن أرحب بتوقيع إعلان مبادئ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، والعودة المزمعة إلى المفاوضات في الأسبوع المقبل.

وأود أيضا أن أنوه بالتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في استكمال إغلاق المواقع وتسليمها في سياق ينطوي على تحديات، وكذلك بالجهود التي تبذلها حكومة السودان لتأمين المواقع التي سلمتها لها العملية المختلطة. وبما أن هذه هي الجلسة النهائية لمجلس الأمن قبل انتهاء مهام العملية المختلطة في 30 حزيران/يونيه، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر جميع الموظفين الذين ساهموا كثيرا على مر السنين في جهود العملية المختلطة لدعم السلام والاستقرار في دارفور.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا تزال هناك تحديات كثيرة. ويساورنا القلق إزاء استخدام العنف ضد المحتجين في الخرطوم في 11 أيار/مايو. وأود أن أرحب بالإجراءات السريعة التي اتخذتها السلطات السودانية للتحقيق. لكن هذه الحادثة تذكرنا بأن المساواة عن الجرائم المرتكبة قبل وأثناء الثورة يجب أن تتحقق إذا ما كان للمرحلة الانتقالية في السودان أن تتجج. ومن الحيوي إحراز تقدم في هذا المجال، إلى جانب إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والحكم الرشيد، والإصلاح الدستوري. ولن يتم تمكين جميع المواطنين في جميع أنحاء السودان والاستفادة من المرحلة الانتقالية إلا من خلال هذا التقدم.

وأود أن أكرر أوجه قلق الأمين العام إزاء تزايد العنف القبلي. ويجب أن نعطي الأولوية للسلام وحماية المدنيين، وأدعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تؤدي دورا هاما في دعم هذه الجهود.

وبينما يناقش المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، أود أن أشيد حقا بعمل الممثل الخاص ببرتس وفريقه في الأشهر الأخيرة. تمثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة شراكة بين المجتمع الدولي والسودان، ونشعر بالتشجيع حقا إزاء المشاركة الإيجابية لحكومة السودان والتزامها بالعمل مع البعثة لدعم

عملية الانتقال. وكان من الجيد أن نسمع اليوم أن اتفاق مركز البعثة جاهز للتوقيع. فلنأمل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أن يجدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الأسابيع المقبلة، مما يتيح استمرار الدعم بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الأربعة المحددة في القرار 2524 (2020). واعتقد أن أعضاء المجلس سيرغبون في كفالة أن يكون دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لأولويات حكومة السودان ذاتها أكبر الأثر خلال السنة المقبلة. وينبغي أن نكفل ولاية مركزة ذات أولوية لدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية. ويتعين أن يستند دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للسودان إلى نهج يشمل الأمم المتحدة بأسرها، وأدعو الجميع إلى التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بل ومع المؤسسات المالية الدولية.

هذه آخر مرة أتكلم فيها عن السودان في المجلس. وأود أن استعرض التغيرات الهائلة التي رأيتها في السنوات الأربع التي مرت على عملي هنا. لقد أظهر الشعب السوداني شجاعة وتصميما عظيمين في ثورته على للقضاء على ديكتاتورية عسكرية. وأدى الاتحاد الأفريقي دورا حاسما. ولم يؤيد جميع الأعضاء الدائمين في المجلس شعب السودان والاتحاد الأفريقي في رغبتهم في الحرية، ولكنني فخور بأن المملكة المتحدة وقفت إلى جانب شعب السودان في جميع المراحل، وهي تفعل ذلك الآن.

ولكن اجتياز مرحلة انتقالية ناجحة، مع كل الأولويات العديدة التي تواجهها الحكومة، يتطلب أيضا الشجاعة والتصميم. ولا تزال الديمقراطية والحكم المدني يتسمان بالهشاشة. ولذلك أعتقد أنه من الهام أكثر من أي وقت مضى أن تعطي الأمم المتحدة، سواء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أو الوكالات والصناديق والبرامج، الأولوية لدعم السودان. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي في شراكة، لا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وأخيرا، يجب ألا يشعر بالرضا عن النفس أولئك منا الذين احتفلوا مع الشعب السوداني عندما تخلص من الديكتاتورية؛ وأولئك منا الذين يؤمنون بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وأولئك منا الذين رأوا في السودان نقطة مضيئة في جدول أعمال هذا المجلس. يجب ألا يُشتت انتباهنا. ويجب ألا نفقد التركيز. ويجب أن نعمل على دعم عملية الانتقال في السودان. ويجب ألا نخذل شعب السودان. ويجب ألا نخذل جميع من يسعون في جميع أنحاء العالم من أجل حريتهم ويراقبون مدى تصميمنا في استجابتنا في السودان.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكركم، الممثل الخاص ببيرتس، على إحاطتكم وجهودكم للوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. والولايات المتحدة تدعم عملكم. ونحن ملتزمون بتوفير الأدوات اللازمة من مجلس الأمن لتنفيذ المهام التي كلفتم بها.

وقبل أن أنتقل إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، أود أن أشارك الآخرين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن قلق الولايات المتحدة إزاء مقتل اثنين من المحتجين بالخرطوم في 11 أيار/مايو. وتلاحظ الولايات المتحدة التزام الحكومة السودانية بمحاسبة المسؤولين عن هجوم سابق على المتظاهرين في حزيران/يونيه 2019. وكما قال آخرون، فإن هذه الحوادث تظهر الحاجة إلى مزيد من الإصلاح وإلى مزيد من القيود على استخدام القوة المميتة.

وأود أيضا أن أتقدم بشكر وفد بلدي إلى المملكة المتحدة على جهودها الرامية إلى تقريب وجهات النظر في مجلس الأمن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ونؤيد بقوة مشروع الولاية. ونعتقد أن تحديد أولويات المهام أمر أساسي لكي يكون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة أكبر قدر من التأثير وتدعم أولويات الحكومة. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن بوسع المجلس توفير ولاية قوية لكم، أيها الممثل الخاص ببيرتس، وللحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، والأهم من ذلك، للشعب السوداني.

وكانت آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن التطورات في السودان قبل شهرين (انظر [S/2021/267](#)). ولا تزال الولايات المتحدة قلقة، كما كنا في ذلك الوقت، إزاء جهود الحكومة الانتقالية وقدرتها على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية، وهي حماية شعبيها. لقد شهدنا تكرار العنف في دارفور، ولا سيما العنف القبلي، الذي تسبب في الآلاف من حالات التشريد الجديدة - وهو أكبر عدد شهدته دارفور منذ عام 2015. ولا يمكننا أن ندع استمرار العنف يدمر آفاق اتفاق جوبا للسلام في دارفور. إن تنفيذ الاتفاق ضروري من أجل الانتقال بنجاح إلى الديمقراطية والاستقرار في السودان.

ونشجع بقوة الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون على الالتزام باقتناع بكفالة أن يشعر جميع السودانيون بالأمن والأمان في مجتمعاتهم المحلية وسبل عيشهم. ويمكن تحقيق ذلك بتوسيع وجود الشرطة وقدراتها، ودعم المصالحة المجتمعية وحل النزاعات، وتنفيذ أقسام اتفاق جوبا للسلام بشأن الترتيبات الأمنية والإصلاح الزراعي والمساواة بين الجنسين والعدالة، من بين قطاعات أخرى. كما نواصل تشجيع تنفيذ خطة العمل الوطنية السودانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وفقا للقرار 1325 (2000).

وبالرغم من هذه الشواغل، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة تشيد بالتقدم المحرز في جهود الوساطة التي جرت تحت رعاية حكومة جنوب السودان بهدف البناء على اتفاق جوبا للسلام ورأب الصدع بين حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة. ونقدر أيضا حوار الممثل الخاص ببيرتس مع حكومة جنوب السودان والجماعات المسلحة التي لم توقع بعد على اتفاق جوبا للسلام. ونحث الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو على اختتام مفاوضاتهما والتوصل إلى اتفاق يعالج الأسباب الجذرية للنزاع بينهما ويفسح المجال أمام المشاركة الكاملة للحركة في العملية الانتقالية في السودان.

و نشعر بخيبة أمل لأن حركة جيش تحرير السودان/ جناح عبد الواحد النور، لا تزال ترفض الانضمام إلى جهود الوساطة، أو الدخول في مفاوضات سلام بناءة على الرغم من تدخل الممثل الخاص مؤخرا. وهذا التعنت يتعارض مع نداءات الملايين من السودانيين الشجعان الذين طالبوا بالسلام خلال الثورة. كما أنه يقوض جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل عن طريق التفاوض وفقا للدستور الانتقالي.

وأخيرا، نعتقد أن الالتزام برفاه الشعب السوداني يمتد إلى نقل مسؤولية مواقع الأفرقة من الأمم المتحدة إلى الحكومة. وكانت هذه المساحات لسنوات استثمارات من الأمم المتحدة في الشعب السوداني، تهدف إلى حماية السودانيين ومنحهم شعورا بالاستقرار. وقد أدى فشل انتقال المسؤولية عن مواقع متعددة، الذي شمل العنف والنهب، إلى تقليص كبير في مظهر التزام القادة المحليين بالحفاظ على هذه الأماكن كمواقع نهائيا. وندعو السلطات السودانية إلى نقل مواقع الأفرقة هذه بمسؤولية إلى سيطرة الحكومة وكفالة عدم وقوعها في الأيدي الآثمة.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة فام هاي أنه

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته الشاملة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للسودان وأشكره على بيانه.

يمر السودان بفترة انتقالية حرجة من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي ضوء التطورات الأخيرة في البلد، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولاً، من الضروري المضي قدماً في العملية الانتقالية بما يتماشى مع اتفاق جوبا للسلام. وتشيد فيت نام بالتقدم المحرز حتى الآن في العملية الانتقالية، بمشاركة المرأة. ويحدونا أمل صادق في أن تواصل الأطراف السودانية تسوية خلافاتها لتنفيذ البنود المتبقية من الاتفاق. كما ندعو الجماعات المسلحة المتبقية في دارفور إلى الانضمام إلى محادثات السلام في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، سيظل التآزر فيما بين الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين في دعم عملية السلام في السودان أمراً حاسماً. ومن المشجع أن الجار جنوب السودان لا يزال يوافق على استضافة محادثات السلام في دارفور في 25 أيار/مايو. وينبغي تعزيز المزيد من تدابير بناء الثقة وفرص الحوار في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا القوي للمشاركة النشطة للمرأة والشباب في جميع مراحل الفترة الانتقالية وما بعدها.

ثانياً، ندعو حكومة السودان إلى مواصلة تعزيز مسؤوليتها الرئيسية في حماية المدنيين. ونلاحظ الجهود التي بذلتها الحكومة للتصدي للعنف في غرب دارفور في نيسان/أبريل 2021، وندعوها إلى بذل قصارى جهدها لمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل. ومن الأهمية بمكان كفالة التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين وإيجاد حلول أشمل لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي في دارفور بطريقة مستدامة، بما في ذلك المصالحة بين مختلف القبائل والمجتمعات المحلية. وينبغي تركيز المزيد من الجهود على كفالة حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالتعاون بين العملية المختلطة وحكومة السودان في كفالة انسحاب آمن ومنظم لأفراد البعثة وأصولها. وندعو الحكومة إلى مواصلة تيسير هذه العملية وفقاً للقرار 2559 (2020).

ثالثاً، من الضروري مواصلة التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية في السودان بسبب تأثير وباء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية. وبما أن اقتصاد السودان يواجه صعوبات كثيرة، فإننا ندعو إلى زيادة تيسير وصول البلد إلى المؤسسات المالية الدولية.

ومن دواعي القلق أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في البلد، بمن فيهم أكثر من 9,6 ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 206 في المائة في شباط/فبراير 2021، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة السودانية في جهودها الرامية إلى التصدي للجائحة، فضلاً عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وفي الختام، تؤكد فيبیت نام من جدید التزامنا الراسخ بدعم السودان في هذا الفترة لانتقالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ونؤيد تجديد ولايته لمواصلة تيسير العملية الانتقالية في البلد.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

أود في البدء أن أهنيء دولتكم الصديقة، وسعادتكم شخصياً، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو الجاري، ونعرب عن تقديرنا لجهودكم الكبيرة في تسيير دفة المجلس في ظل التحديات والأزمات العديدة التي تستلزم نظر مجلس الأمن، كما أود أن أعرب عن تقديري لجهود سعادة المندوب لفيتام خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

أود أيضاً أن أقدم بالشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وكذلك السيد أتول كاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، على الإحاطتين اللتين قدماهما اليوم.

إن الحكومة في السودان تبذل جهوداً حثيثة نحو تحقيق وإكمال أهداف الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا للسلام، وقد قطعت الحكومة أشواطاً مقدرة في مطلوبات البناء الوطني التزاماً بما أعلنته، مراراً وتكراراً، من التزام كامل بإسكات أصوات البنادق وإرساء قواعد الانتقال الديمقراطي وإزالة التشوهات البنيوية والهيكلية للاقتصاد السوداني وإعادة إدماج السودان عضواً أصيلاً وفاعلاً في الأسرة الدولية. من هذا المنطلق تم إبرام اتفاقية جوبا بين الحكومة الانتقالية، من جهة، والجبهة الثورية وحركة تحرير السودان «مني مناوي»، من جهة أخرى، وهي اتفاقية شاملة في نطاقها وتخطب أسباب الصراع ليس في دارفور فحسب، بل وفي المنطقتين ومناطق أخرى في البلاد، ولن يهدأ للحكومة الانتقالية بالاً حتى يتم إشراك الحركات التي لا تزال خارج العملية السلمية في مسيرة السلام، حيث تم التوقيع على إعلان للمبادئ بين السيد رئيس مجلس السيادة والسيد عبد العزيز الحلو يضع الأسس لمفاوضات تتطرق في نهاية الشهر الجاري برعاية كريمة من دولة جنوب السودان، كما نأمل في أن يتعاطى عبد الواحد النور مع الدعوات الإيجابية والمتكررة من الحكومة للتفاعل البناء مع قضايا الأمن والاستقرار والسلام في دارفور، بوجه خاص، والسودان عموماً.

إن توقيع اتفاقية جوبا ومشاركة حركات الكفاح المسلح في هياكل الحكم في السودان، فضلاً عن الترتيبات التي تجري لتشكيل القوات المشتركة لحماية المدنيين ودخول قوات هذه الحركات في برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستغير من وجه الواقع الأمني بدارفور. ورغم وجود بعض التحديات الأمنية التي تتمثل في النزاعات القبلية بدارفور، إلا أن الحكومة عازمة ومصممة على نزع فتيل التوترات القبلية وإجراء المصالحات بين المكونات الاجتماعية وتقوية سيادة حكم القانون وإقرار العدالة التصالحية والجنائية.

على صعيد إكمال هياكل الحكم الانتقالي فإن شركاء العملية الانتقالية يعملون على تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي ليكون مشرفاً ورقبياً على أداء أجهزة الحكم، كما يجري العمل على إنشاء المفوضيات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا، حيث تم وضع مسودات القوانين المنشئة لهذه المفوضيات تمهيداً لإقرارها.

فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، تواصل الحكومة الانتقالية جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وتعزيز أطر حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق العدالة. وفي هذا السياق، أجاز مجلس الوزراء السوداني في أواخر أبريل الماضي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ويجري حالياً اتخاذ الإجراءات الفنية والإدارية للمصادقة عليها.

بشكل نهائي، كما أجاز مجلس الوزراء أيضاً بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا، الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. تأتي تلك الخطوات من أجل تعزيز أوضاع النساء في السودان وعرفاناً بالدور الذي لعبته المرأة السودانية في ثورة ديسمبر المجيدة. ومن أجل تحقيق العدالة لضحايا حرب دارفور قام وفد من المحكمة الجنائية الدولية بزيارة أخرى للسودان في نيسان/أبريل الماضي، حيث بحثت الزيارة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة في فبراير الماضي لتعزيز التعاون بين السودان والمحكمة، ووضع الترتيبات لزيارة ستقوم بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى دارفور، كما تواصلت الحكومة في تطبيق الخطة الوطنية لحماية المدنيين من منطلق مسئوليتها الوطنية عن أمان وسلامة مواطنيها، وستبذل الحكومة كل ما في وسعها، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وغيرها من الشركاء، من أجل تهيئة الأوضاع الأمنية في دارفور وكفالة أوضاع تضمن للمواطنين هناك العيش بأمن وكرامة.

خلال الفترة الماضية تم إصلاح كثير من القوانين والسياسات التي تحفز وتعزز من النمو الاقتصادي وتشجع بيئة الاستثمار، ويتطلع السودان إلى استمرار الدعم من الدول الصديقة والشقيقة والشركاء الدوليين والإقليميين من أجل خلق شراكات ذات فوائد ومردود اقتصادي وبما يسهم في تخفيف عبء الدين الخارجي على السودان. في هذا الإطار نتقدم بوافر الشكر والتقدير للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحكومة بلاده على تنظيم المؤتمر الاقتصادي لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان في مطلع هذا الأسبوع، كما اغتنم هذه الفرصة لشكر جميع الدول الصديقة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية على مساندتها للسودان خلال أعمال المؤتمر والتعهد بالعمل على إلغاء ديون البلاد وترقية الاقتصاد السوداني.

يجدد السودان تأكيده على التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال بالبلاد (يونتامس) لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي جاءت في قرار مجلس الأمن (2524) (2020)، والمتعلقة بدعم التحول السياسي والعمل نحو الحكم الديمقراطي، وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، والمساعدة الفنية في عمليات الانتخابات وصنع الدستور، بالإضافة للمساعدة في تحقيق وبناء السلام الشامل، وحشد الموارد الإنمائية والاقتصادية لتنفيذ هذه الأهداف، وبما يتسق مع ملكية السودان الوطنية لعمل البعثة، كما تؤكد أيضاً تعاوننا الكامل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل ضمان استكمال الخفض التدريجي المنظم والأمن ليوناميد وتصفياتها.